

690 تعريف مفهوم الموافقة

مصطفى مخدوم

وهذا المفهوم ينقسم الى قسمين ايضا. القسم الاول هو مفهوم الموافقة والقسم الثاني هو مفهوم المخالففة. ومعيار التقسيم هو ان ننظر الى الحكم المستفاد. من طريق المفهوم ان كان موافقا لحكم المنطوق - 00:00:00 وتسمييه مفهوم موافق. وان كان مخالفا للحكم المستفاد من المنطوق فيسمى مفهوم مخالف هذا هو المعيار عند جمهور اهل العلم. فمفهوم الموافقة هو المعنى الموافق حكمه لحكم المنطوق. ومفهوم المخالففة هو المعنى المخالف حكمه لحكم المنطوق - 00:00:30 ومثال مفهوم الموافقة تحرير ايذاء الوالدين المستفاد من قوله تعالى فلا تقل لهما اف فهذه الاية كما عرفنا بمنطوقها تدل على تحريم التأييف لكن بمفهومها تدل على تحريم كل ايذاء للوالدين كالضرب والشتم - 00:01:00 والسب وغير ذلك. فكل هذا يعتبر من الايذاء وهذا مفهوم موافقة لان الحكم موافق لحكم المنطوق. هذا تحريم وهذا تحريم. تحريم التأييف وتحريم الضرب والشتم. ولهذا قيل له مفهوم موافق. فان كان مخالف فيقال له - 00:01:30 مفهوم مخالفة. اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث. مفهومه المخالف اذا لم يبلغ قلتين فيحمل الخبث. اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ولكن اذا يفهم منه انه اذا لم يبلغ هذا المقدار بان كان قليلا فانه يحمل الخبث. وكل - 00:02:00 هذا مفهوم مخالفة لان الحكم هنا مخالف لحكم المنطوق. هناك لم يحمل يعني نفي التجسس بينما هو اثبات التجسس. فلهذا قيل له مفهوم مخالف. يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق - 00:02:30 بنبأ فتبينوا. فنأخذ من هذا ان الكافر لو جاءنا بنبأ فيلزمنا تثبتت ولا ما يلزمـنا؟ يلزمنـا التثبت. لماذا؟ لان الكافر اشد من الفاسد السبب في ان الشرع امرنا بالثبت في خبر الفاسق هو عدم الثقة بخبره - 00:02:50 وعدم الثقة موجودة في الكافر. كما قالوا الكفر فسق وزيادة. يعني اشد درجات الفسق. لان هو الخروج عن الطاعة. فاذا مفاهيم الموافقة هي المعاني التي تكون احكاماها موافقة لحكم المنطوق. هذا هو النوع الاول الذي اشار اليه بقوله منه الموافقة قل معلوم - 00:03:20 يسمى بتتبئه الخطاب اشار الى مصطلحات اخرى يعبر بها العلماء عن مفهوم الموافقة يسمى بتتبئه الخطاب. هذا الاسم الثاني. وورد فحوى الخطاب اسمـا له في المعتمـد ذلك يسمـى بفحـوى الخطاب. ويـشير بـقولـه المعـتمـد الى تـسمـيـة ثـالـثـة عندـ الحـنـفـيـة - 00:03:50 وهي دالة النص الحنفية يـسمـونـ هذاـ المـفـهـومـ بـدـالـلـةـ النـصـ نـعـمـ. قالـ رـحـمـهـ اللـهـ اـعـطـاءـ ماـ لـلـفـظـةـ الـمـسـكـوـتـةـ مـنـ بـابـ اـولـ نـفـيـاـ اوـ ثـبـوتـاـ وـقـيـلـ ذـاـ فـحـوىـ الـخـطـابـ وـالـذـيـ سـاـوـىـ بـلـحـنـهـ دـعـاهـ الـمحـتـديـ - 00:04:20 هذا تعريف لمفهوم الموافقة. وذكر في تعريفه لفظين اللفظ الاول يقول اعطاء ما للفظة المسكونة من باب اولى نفيـاـ اوـ ثـبـوتـاـ يعني ان مفهوم الموافقة عند المؤلف رحـمـهـ اللـهـ هوـ اـعـطـاءـ الـمـسـكـوـتـ حـكـمـ - 00:04:50 به اذا كان اولـيـ بالـحـكـمـ. اذاـ كـانـ اـولـيـ بـالـحـكـمـ فـيـفـهـمـ منـ هـذـاـ التـعـرـيفـ الذـيـ اـخـتـارـهـ المؤـلـفـ رـحـمـهـ اللـهـ انـ مـفـهـومـ الـمـوـافـقـةـ يـخـتـصـ بالـمـفـهـومـ الـاـولـوـيـ. يعنيـ عـنـدـمـاـ يـكـونـ الـمـسـكـوـتـ عـنـهـ اـولـيـ بـالـحـكـمـ مـنـ الـمـنـطـوـقـ بـهـ - 00:05:20 كماـ فيـ ضـرـبـ الـوـالـدـيـنـ وـشـتـمـهـماـ. فـهـذـاـ عـنـدـهـ هـوـ مـفـهـومـ الـمـوـافـقـ. وـبـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ لـوـ كـانـ مـفـهـومـ مـساـوـيـاـ لـلـمـنـطـوـقـ فـيـ الـحـكـمـ لـيـسـ اـولـ منهـ فـلـاـ يـسـمـىـ عـنـدـهـ مـفـهـومـ موـافـقـ وـلـاـ يـسـمـىـ عـنـدـ المؤـلـفـ رـحـمـهـ اللـهـ مـفـهـومـ موـافـقـ. لـكـنـ الجـمـهـورـ اـنـ هـذـاـ نوعـ مـنـ - 00:05:50 منـ اـنـوـاعـ مـفـهـومـ الـمـوـافـقـةـ. قدـ يـكـونـ اـولـيـاـ وـقـدـ يـكـونـ مـساـوـيـاـ. اـنـ الذـيـ اـيـكـلـونـ اـموـالـ الـيـتـامـيـ ظـلـمـاـ اـنـماـ يـأـكـلـونـ فـيـ بـطـوـنـهـمـ نـارـاـ. هـذـهـ الـاـيـةـ تـدـلـ عـلـىـ اـنـهـ لـوـ اـحـرـقـ مـالـ الـيـتـيمـ فـهـوـ مـثـلـ الـاـكـلـ - 00:06:20

ليس اولى منه لان كلها منها سواء في افساد مال اليتيم. فهذا النوع من المفهوم لا يسمى مفهوم موافقة عند المؤلف. ولكن جمهور العلماء يعتبرونه نوعا من انواع المفاهيم فمفهوم الموافقة عند المؤلف يختص بما لو كان الحكم اولى. نفيا او ثبوتا يعني سواء -

00:06:50

كان في النفي ام كان في الثبوت. سواء كان في النفي ام في الثبوت الثبوت مثل قوله تعالى ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطرار يؤدي اليك فيفهم من هذا انك لو ائتمنته على دينار فانه يؤدي اليك -

00:07:20

من باب اولى. لان من ائتمنته على القنطرار وهو المال الكثير. يصح ان تأمنه على ما هو اقل منه واذا كان يؤدي الاعلى فهو يؤدي الادنى من باب اولى. لكن هذا جاء في سياق الاثبات -

00:07:50

واحيانا يكون في سياق النفي والنهي مثل فلا تقل لهم غفل. فهذا جاء في في سياق النفي وما في حكمه من النهي. فهو يقول العبرة بالاولوية سواء كان الحكم من باب النفي ام من باب الاثبات فكل ذلك يسمى مفهوما موافقة. وقيل ذا فحوى الخطاب والذي -

00:08:10

اساوي بلحنه دعاه المحتذى. اي المتبع لاهل الاصول. يعني ان المفهوم اذا كان اولى بالحكم من المنطوق فانه يسمى فحوى الخطاب. واذا ساواه يعني كان مساويا الله فانه يسمى لحن الخطاب. وبناء على هذا الثاني يفهم من هذا -

00:08:40

ان مفهوم الموافقة يشمل الاولوي والمساوي. وهذا مذهب الجمهور كما عرفا. لكن كان خصوه بلفظ فحوى الخطاب وان كان مساويا خصوه بلفظ لحن الخطاب نعم. قال رحمه الله دلالة الوفاق للقياس وهو الجلي تعزى لدى انساني -

00:09:10

وقيل لللفظ مع المجاز وعزوها للنقل ذو جوازي. بعد ان لنا انواع المفهوم موافقة عقب على ذلك مسألة مهمة دقيقة وهي ترجع الى بيان حقيقة دلالة المفهوم. هل هي من باب الدلالة اللغوية -

00:09:40

او هي من باب الدلالة القياسية. يعني هل هي من باب اللفظ او من باب القياس فقال دلالة الوفاق للقياس وهو الجلي. تعزى لدى انس فيشير الى بحث العلماء في دلالة مفهوم الموافقة. هل هذه الدلالة هي -

00:10:20

دلالة لغوية او دلالة قياسية. ما الذي يتربى على هذا؟ يتربى على هذا اننا لو اعتبرناه من باب اللفظ اجرينا عليه احكام الالفاظ. وان اعتبرناه من باب القياس اجرينا عليه احكام القياس -

00:10:50

ومنها النسخ فان قلنا هي دلالة لغوية فيصح نسخها والنسخ بها وان قلنا هي دلالة قياسية فلا يصح نسخها ولا النسخ بها. فلا تكون ناسخة ولا منسوبة. لان ان القياس لا ينسخ ولا ينسخ به. فاشار الى الخلاف في هذه المسألة فقال دلالة الوفاق -

00:11:10

وهو الجلي تعزى لدى انساني. يعني بعض العلماء ومنهم الشافعي رحمه الله يرى ان دلالة مفهوم الموافقة هي دلالة قياسية. بل يسميه بالقياس الجلي وهو الجلي تعزى لدى انس. فهو من باب القياس لماذا؟ لانه يرى ان اعطاء -

00:11:40

الحكم للمفهوم انمابني على تعليل الحكم الاول. ثم الحق صورة المفهوم بالمنطوق بسبب اشتراكهما في العلة. فتحريم التأليف عليه الايذاء. وهذا الايذاء موجود في الضرب والشتم فنلحق هذا بها. قالوا هذه هي حقيقة القياس. فهي دلالة قياسية -

00:12:10

والجمهور يرون انها دلالة لغوية. وليس دلالة قياسية. لماذا؟ لانها دلالة لمفهومها من مجرد اللفظ. ويفهمها كل عارف باللغات العربية ولا يحتاج الى مجتهد الذي يعلم الاصل ثم ينظر في وجود العلة في الفرع وهل هناك -

00:12:40

مفاص مؤثر او لا يوجد فارق مؤثر. لا يحتاج الى هذه المقدمات. وانما يعرفها كل عارف بلغة العرب دون الحاجة الى معرفة القياس والعلل. فلهذا اعتبروها دلالة لغوية وليس دلالة قياسية. لكن الذين قالوا هي دلالة لغوية اختلفوا فيما بينهم. هل هي دلالة مجازية -

00:13:10

او هي دلالة عرفية. فاشار الى القولين بقوله وقيل لللفظ مع المجازي وقيل لللفظ مع المجاز يعني الذين قالوا هي دلالة لغوية قالوا هي دلالة لغوية مجازية. لماذا مجازية لانه عبر فيها بالادنى واريد الاعلى. وعبر بالاخص -

00:13:40

واريد الاعم فلا تقل لهما اف هذا خاص ولكن اريد به كل ايذاء فهو من باب التعبير بالجزء وارادة الكل او التعبير بالاخص وارادة الاعم وهذا من المجاز الحقيقة هو ان تعبير بالجزء وتريد الجزء او تعبير بالكل وتريد الكل هذا الحقيقة. لكن اذا عبرت بالكل واردت -

الجزء او عبرت بالجزء واردت الكل فهذا مجاز لانه استعمال لللفظ في غير موضوعه. اللغوي اصلا والقول الاخر اشار اليه بقوله
وعزوها للنقل ذو جواز يعني ان بعض العلماء رأى ان الدلالة هنا هي دلالة نقلية عرفية بمعنى ان العرف نقل هذا -
00:14:40-
اللفظ من الخصوص الى العموم. فكأنه جعل للنهي عن الايذاء سلوبين اسلوب اللفظ العام النهي عن كل ايذاء والاسلوب الاخر هو
النهي عن التأفيض وقالوا هذا الناقل له هو عرف الاستعمال بين اهل اللغة -
00:15:10-
00:15:40-